

وكانت اسرائيل تحصل على النفط الايراني بأسعار رخيصة ، كما كانت تكاليف النقل منخفضة أيضاً ، نظراً لقصر المسافة بين موانئ التصدير الايرانية ، وميناء ايلات الاسرائيلي . ويمكن تقدير اهمية ذلك أيضاً اذا علمنا ، أن ناقلة البترول القادمة من المكسيك تحتاج الى مدة شهر حتى تصل الموانئ الاسرائيلية .

٣ - وعلى العكس من الانجاز الذي حققته الثورة الايرانية ، وقع نظام السادات ، مع اسرائيل ، اتفاقية لتزويدها بـ ٢ مليون طن من البترول المصري سنوياً ، وبسعر أقل بـ ٥ دولارات للبرميل ، عن سعر بيع البترول المصري في الاسواق العالمية . وقد وفرت هذه الصفقة على الخزانة الاسرائيلية مبلغ ٧٥ مليون دولار ، في حالة شراء الكمية نفسها عبر عقود عادية ، ونحو ١٩٠ مليون دولار ، في حال شراء الكمية من السوق الحرة ، إضافة الى التوفير في تكاليف النقل ، والوقت .

٤ - إن حقيقة اعتماد اسرائيل على السوق الحرة ، في الحصول على كميات كبيرة من النفط الذي تستهلكه ، يضع على المحك ، اجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل ، في أهم مادة استراتيجية تستوردها . وهذا يرتبط الى حد بعيد ، في مسألة الاشراف على تصدير النفط وبيعه للشركات الاجنبية .

فالسوق الحرة في روتردام ، تقتصر مهمتها على وظائف : السمسرة ، والاتصال بين المشتري ، وشركات التوزيع ، التي تصبح مالكة النفط بمجرد مغادرة الناقلات موانئ الدول المنتجة . ومن بديهيات الامور ، ان يتم توجيه هذه الناقلات الى إفراغ حمولتها في موانئ المشتري ، بحسب قرب المسافات بين الناقلات وميناء التفريغ . وبمعنى آخر ، ان شركات التوزيع لن تأمر ناقلة نفط تملأ خزاناتها من نفط بحر الشمال ، أو نيجيريا أو فنزويلا ، بالتوجه الى منطقة الشرق الأوسط ، بينما تملك ناقلات مليئة بالنفط في المنطقة نفسها . وفي حالة اسرائيل ، فالوضع الأمثل بالنسبة الى الشركات هو ، تحويل ناقلات النفط الموجودة في الخليج العربي لافراغ شحناتها في ميناء ايلات الاسرائيلي القريب .

وحتى في حالة توجه اسرائيل ، الى طلب النفط من الولايات المتحدة ، بحسب التعهدات الاميركية ، فالتوقع أن تلجأ واشنطن ، الى الطريقة الأمثل اقتصادياً . وهذا ما أشار اليه البروفيسور دانكورت رستاو من جامعة نيويورك ، والخبير في اقتصاديات النفط العالمي ، لدى تحليله صعوبات تزويد اسرائيل بنفط أسكا ، بسبب القوانين الاميركية ، وقد اضاف : « ان الاسهل والأرخص ، تحويل كميات معينة الى اسرائيل ، من نفط البلدان الواقعة شرقي جبل طارق ، التي تزود الولايات المتحدة بكميات غير محدودة ، وهذا من مهمة شركات النفط الدولية » (٦٧) .

٥ - تسلط مشكلة الطاقة في اسرائيل ، ضوءاً واضحاً على طبيعة العلاقة الاميركية - الاسرائيلية . فبالرغم من ان القانون الاميركي يمنع تصدير النفط الى الخارج ، فقد تم استثناء اسرائيل من هذا القانون ، على أثر اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر واسرائيل في عام ١٩٧٥ . وقد أعيد التأكيد عليه على اثر التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ .

وبعد فقدان المصدر الايراني المهم ، بذل الاسرائيليون جهوداً مكثفة بهدف إيجاد